

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله وقد كف وسلام على عباده الذين اصطفى
 لا سيما على خيرته وجيبه النبي المصطفى
 حجة وخليفته ووليّه المرتضى علي ولادهما
 معادن الهدى ومصابيح الدجى أما بعد فيقول
 العبد الاثم الخاطي المصطفى المدعو بميرغا ولد
 العلامة المبرور عمدة العلماء السيد محمد هادي تجلو

الله غصيانه وذاقه حلاوة عفرانه هذه
 التي سالة البديع والعبالة التي فيعة قد احتوت
 على تحقيق مواقيت الاحرام واهم ما يتعلق بها
 من الاحكام وضعتها على فوم التمس مني بعض خوا
 الاجلاء واحب الاعزاء وفقني الله واياه لما يحبك
 ويرضاه وقد شمرت غساق الجدد والاجتهاد في
 سلوك نهج السداد والاقتصاد مراعيًا للاستعمال
 لتقيق المجالحين توزع البال وتشتت الاموال
 ونضاد من الشجون وتراكم الاشغال الشؤوز وذلك
 مع نزجوا البضاعة وقتور الاستطاعة وقد سميتهما
 بصفوة الاحكام فيما يتعلق بمواقيت الاحرام و
 هانا في المقصود مستعيننا معتمدا بالرب الودود

اشرع

فاعلم ان المواقيت هي تكبير الميقات وهو مفعال ^و
 واولا انه في الوقت والمراد به هنا حقيقة أو
 توسعا مكان الاحرام وقد اختلف عبارات ^{صاحب} الا
 في بيان تعداد المواقيت ففي بعضها اثنا خمسة
 وفي بعضها زيد عليها واحد وفي بعضها اثنان
 في بعضها اربعة وفي بعضها خمسة فتلك عشرة
 كاملة ولا بأس بهذا الاختلاف لانه يؤك الى
 الاختلاف في التعبير والعنوان دون المعبر
 عنه والمعنون لان الجميع مما جوزوا الاحرام
 اهله منه الا العاشر وهو فخ فانه خلا في
 الظاهر عند النظر القاصر انه لو اريد من
 المواقيت الامكنة الخاصة المعهودة المعروفة

كل منها باسم الميقات فاحسن العبارات وارجحها
 الاو لا يخصصها في الخمسة كما هو واضح وان
 اريد من الميقات المعنى الذي ذكرناه فقبل اي
 كل موضع يجوز منه الاحرام شرعا ولو علم بعض
 الوجوه وبالنسبة الى البعض فاحسنها ما اشتملت
 على اثنا عشرة باخراج العاشر لما عرفت ولو اخذ
 الاحرام على طريق عموم المجاز اعم والتجريد
 لاندرج تحتها كما لا يخفى وقد ذكرت هنا تمام
 العشرة اجمع لكونها اشمل وانفع فاقوا وفي الله
 التوفيق الميقات الاول العقيق وهو في اللغة
 كل واد عقه السيل اي شقه فانه وسعه
 وسمي به اربعة اودية في بلاد العرب احد الميقات

الميقات الاول العقيق

وهو وادٍ يندفق سيله في غوري تهامة نخاهو المحكة
 غنقذيب اللغة وهو ميقات أهل العراق وأهل
 النجد وفروا لهم بالاجاعات المنقولة والاختبار
 المستفيضة الكثيرة والتي غرت عليها في المقام عدّة
 اخباراً صحيحة معوية بنوعار غابيعبد الله عليه ^{السلام}
 من تمام الحج والعمرة أن يحرم المواقيت التي وقتها
 رسول الله ﷺ لا تجاورها الآوانت محرم فانه وقت
 لأهل العراق ولم يكن يوماً ذيق عراق بطر العقيق
 فقبل العراق ووقت لأهل اليمن يلملم ووقت
 لأهل الطائف قرز المنانزل ووقت لأهل الغز
 الجحفة وهي نهيعة ووقت لأهل المدينة ذالحليفة
 وفر كان منزله خلف هذه المواقيت مما يلي مكة فوخته

منزله

منزله ب والحسن على المشهور غ الحلي قال
 ابو عبد الله عليه السلام الاحرام فمواقيت ^{خمسة}
 وقتها رسول الله لا ينبغي لحاج ولا معتمر ان يحرم
 قبلها ولا بعدها وقت لأهل المدينة ذالحليفة
 وهي مسجد الشجرة يصلي فيها ويفض الحج ووقت
 لأهل الشام الجحفة ووقت لأهل نجد العقيق
 ووقت لأهل الطائف قرز المنانزل ووقت
 لأهل اليمن يلملم ولا ينبغي لأحد ان يرغب
 غمواقيت رسول الله صلى الله عليه وآله حج ورواية
 عبيد الله بن علي الحلي وهي قريبة من المتقدمة
 ونزاد فيها بعد قوله ويفض الحج فاذا خرج
 من المسجد وسار واستوت به اليد حين يحج



MAAB 1431
مركز أحياء التراث
maablib.org

صنعه
أوتقى صغرى الناس فقا
إن رسول الله صلى الله عليه وآله

الميل الأول أحرم أقول لعل المراد بفرض الحج
عقد الأحرام وبالأحرام عند محاذة الميل
التلبية أو رفع الصوت بها كما يستفاد ببعض
الأخبار الأخرى لا يتقدم رواية الخزانة قال قلت
لابن عبد الله عليه السلام حدثني عن العقبة وقت
وقته رسول الله صلى الله عليه وآله وقت لاهل
المدينة ذ الحليفة ووقت لاهل المغرب الحجة
وهي عندنا مكتوبة بتهيئة ووقت لاهل اليمن
يلمكم ووقت لاهل الطائف قرز المنازل
ووقت لاهل نجد العقبة وما انجدت قال
صاحب الوافي الانجاد الدخول في أرض نجد و
الأرقفاغ وتابيث الضمير باعتبار الأرض يعني

وقت لما دخل أو على أرض نجد في طريقه اسند
الانجاد إلى الأرض وأراد فدخلها متجوزاً انتهى
وقال في الحديث وما انجدت إشارة المروج
الأحرام فهذا الميقات على فرضيه وأفلم يكن من
اهل نجد إلى آخره **هـ** رفاعة بن رافع عن أبي عبد الله عليه
السلام قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله
العقبة لاهل نجد وقال هو وقت لما انجدت
الأرض وانتم منهم ووقت لاهل الشام الحجة
ويقال لها الهيعة قال في الوافي وانتم منهم أي
من دخل أرض نجد أو علاها انتهى **صحيحة** علي
بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال سالت عن أحرم
اهل الكوفة وخراسان وما يليهم واهل الشام

maablib.org
نقذ

ومصر فاين هو قال اما اهل الكوفة وخراسان وما يليهم
 من العقيق واهل المدينة فذى الحليفة والحجفة
 واهل الشام ومصر والحجفة واهل اليمن فيلزم
 واهل السند والبصرة يعني فمقيات اهل البصرة
 في صحبة عمر بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل المشرق
 العقيق نحو افر بر يد مايد بر يد البعث الى غمرة
 ووقت لاهل المدينة ذالحليفة واهل نجد قون
 المنازل واهل الشام الحجفة واهل اليمن يلم
 ح مرسلة به قال الصادق عليه السلام وقت
 رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل العراق العقيق
 واوله المسلخ ووسطه غمرة واخره ذات عرق

واوله افضل ولا يجوز الاحرام قبل بلوغ الميقات
 ولا يجوز تاخيره عن الميقات الا لعلّة أو تقيّة وإذا
 كان الرجل عليلاً أو اقلّ فلا بأس بان يؤخر الاحرام
 الى ذات عرق ط ما رواه الحميري في قرب الاسناد
 عن علي بن رباب قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الاوقات التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله
 فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وقت لاهل
 المدينة ذالحليفة وهي الشجرة ووقت لاهل
 الشام الحجفة ووقت لاهل اليمن قرز المنازل
 واهل نجد العقيق في الفقه الرضوي عليه السلام
 فاذا بلغت احد المواقيت التي وقتها رسول الله صلى
 الله عليه وآله فانه وقت لاهل العراق العقيق واوله

أهل المدينة والحليفة ومكة
الشجرة ووقت لأهل اليمن يقيم
وقت ٣

المسالح ووسطه غمرة وأخره ذات عرق واوله
افضل ووقت لأهل الطائف قرى المنازل ووقت
لأهل الشام المهيعة وهي الحجفة وفكان من
دون هذه المواقيت ما بينها وبين مكة فعليه
أن يحرم من منزله ولا يجوز الاحرام قبل بلوغ الميقات
ولا يجوز تأخير الميقات إلا لعل أو تقيته فإذا
كان الرجل على لا واقى فلا بأس أن يؤخر
الاحرام إلى ذات عرق يا في الوسائل غمره علي بن جعفر
غرضه قال سالت عن المتعة في الحج فابن احرامها
واحرام الحج قال وقت رسول الله صلى الله عليه وآله
لأهل العراق من العقيق ولأهل المدينة ومن
يليهما من الشجرة لأهل الشام وفيها فالحجفة ولا

الطائف فرقن ولأهل اليمن فليسلم فليس لأحد
أن يعد وهذه المواقيت إلى غيرها إلى غير ذلك
فإن روايات الدلالة على أن العقيق ميقات أهل العراق
وأهل نجد وأما ما اشتملت عليه الرواية السابقة
فإن العقيق ميقات أهل المشرق فالمراد به كما ذكر
بعض المحققين أن فكان من منزلهم خارج الميقات
فشرق مكة فإهل نجد وما وراءه إلى أقصى بلاد
المشرق وعلى هذا فلا منافاة به وإذا تقرر ذلك
فاعلم أن العقيق المذكور له طرفان ووسط على
المشهور بين الأصحاب فأولها المسالح بفتح الهمزة
أو كسرهما وهو امتا بالمملتين كما غرخت المحققين
والتنقيح بمعنى الموضع العالي أو مكان أخذ

الذين ٢

السلاح ولبس لامة الحرب ويناسبه تسميته ^{العث} بريد
ايضا كما سياتي واما بالخاء المعجمة كما حكاه ثانی
الشهيدین عن بعض الفقهاء ای موضع النزع ^{سمي}
به لانه ينزع فيه الثياب للاحرام ومقتضى ذلك
تاخير التسمية وجعله ميقاتا ووسط العقيق غرة
بفتح الغين المعجمة وسكون الميم والآخر مملكة وهي
منهلة فمن اهل طريق مكة وهي فصل ما بين نجد
وتهمامة كما هو حكى عن الانزهري والقاموس سمي
لها النحر الناس فيها و آخر العقيق ذات عرق
بكسر اولى المهملتين وسكون الثانية وهو جبل
الصغير سمي بها لانه كان لها عرق من الماء اي
قليل وقيل انها كانت قرية فخرت ويدل هذا

التحدييد

التحدييد عدة اخبار منها مرسلة الفقيه المذكورة
وهي الثامنة ومنها الرضوية وهي العاشرة ومنها
رواية ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول حد العقيق اوله المسلخ و آخره ذات عرق
و مما يدل على دخول ذات عرق في العقيق ما روى
عن الكاظم عليه السلام انه قال لا سحاق بن عمار
كان ابي محبا وراهمنا فخرج يتلقى بعض هؤلاء
فلما رجع وبلغ ذات عرق احرم بالبح وكذا رواية
مسمع وهي انه اذا كان منزل الرجل دون ذات
عرق فمكة فليحرمه فمنزل والظاهر ان التحدييد
بذلك مما لا يوجد فيه خلاف بين الاصحاب وقد
صرح بعض الافاضل انه مما اتفقت عليه الاخبار

وكلمة الأصحاب الأخبار واحد هو صحيحة ابن عماد
ان أو العقيق بريد البعث وهو ذو المسلخ
بسته أميال مما يلي العراق وبينه وبين غمرة
أربعة وعشرون ميلاً بريدان انتهى وهي تدل
على تقدم مبدأ العقيق على المسلخ بسته أميال
ولكنها شاذة ولم نجد عليها عاملاً ويمكن الجمع
بأن المراد في هذه الصحيحة مطلق العقيق وفي
باقي الأخبار الميقات فالعقيق وعلى هذا
فلا يجوز الأحرام قبل الوصول إلى المسلخ الذي
كونه مبدأ العقيق مما لا يوجد فيه خلاف في
دلالة الأخبار الثلاثة المذكورة عليه وكذا لا يجوز
تأخير غزوات عرق نصاً وجماعاً وأما تأخير الأحرام

عن الغمرة إلى ذات عرق اختياراً أي لا لمرض وتقية
ونحوهما فيجوز على المذهب المشهور شهرة شيخنا
كادت تكون أجماعاً بل نسب جماعة إلى الأصحاب إلى
المعروف بينهم مشعرين بدعوى الإجماع عليه
بلغ الخلاف والناصريات والغنية الإجماع عليه
وقيل لا يجوز التأخير عن الغمرة إلا لعذر وقد
نسب
هذا القول إلى الشيخ وإلى والد الصدوق وإلى
الصدوق بل إلى الكليني أيضاً واختاره الشهيد
في الدرر وسأستدل لهم بصححة ابن عماد المذكورة
أنفاً التي قلنا بسند زدها وبصححة عمر بن يزيد
وهي الرواية السابعة في كلامنا وبالحجز الآخر لا بصير
وهو أن حد العقيق ما بين المسلخ إلى عقبته غمرة انتهى

أقول وقد يناقش فيه بوجه الأول بعد التكا^{فوق}

بينا الاخبار لاشتهار ما تضمنته الروايات الثلاثة
بل الخمسة المذكورة بين اصحاب حتى كاد يكون اجما^{عنا}
بل نقل الاجماع عليه جماعة العلماء اشعارا ونصحا

كما مر حينئذ تعد الروايات المقابلة لها شاذة
الثاني ان صحيحة ابن عمار قد تضمنت أنا والعقبة

قبل المسلح وهو خلاف ما اتفقت عليه الاخبار

وكلمة الاصحاب الصحيحة الثانية اي رواية عمر بن

زويد قد شملت على ان ميقات اهل النجد

قرى المنازل مع انك قد عرفت فالاتفاق على ان

ميقاتهم العقبة الذي نحن فيه فلا بد فقاويله

ونتعرضها فيما بعد ان شاء الله واما خبر الجبيرة نفسه

فقد

وقصور السند الثالث ضعفها فحيث الدلالة

اما صحيحة ابن عمار فلا تدل على زيد مما ذكرناه سابقا

ولا دلالة فيها على خروج ذات عرق ولا على دخول

غمرة بل ولا على دخول المسلح في العقبة ايضا كما لا يخفى

على فلاح ادنى مسكنة وحينئذ فما يصنع بمثل الروا^ة

الكنائبة في محل الاستدلال واما الخبر ابا قيس

فكل منها يدل على خروج الغمرة ايضا والعقبة

لخروج الغاية عن المغي ولم يقل به أحد بالطائفة

الرابع ظهور دلالة خبر ابن بصير على خروج المسلح

الى عقبة غمرة لانه فاقول المسلح الى اخر غمرة

فهو يدل على ما ذكرناه وكذا صحيحة ابن زويد فانها

تدل على خروج بريد البعث والغمرة والعقبة

والعقبة كخروج عقبة عمر بن الخطاب
والعقبة ما بين السيلين

أيضًا وقد مر أن بريد البعث هو السلخ والفرق
 بينهما أن الخبر كأنه يدل على خروج بعض الغمرة
 أي ما بعد عقبتهما مع دخول ما قبلهما في العقيق
الصحيحة تدل على خروج الغمرة منه باجمعها
 وهو يوجب حصول التعارض بين الخبرين
 وكيف كان فلم يذهب أحد الأصحاب إلى
 شيء من ذلك الخامس اختلاف نسخ صحيحة عمر
يزيد ففي الرياض والمستند كما في الوافي والتهديب
 أنه وقت رسول الله ص لأهل المشرق العقيق نحو
فريد ين ما بين بريد البعث إلى غمرة ويونيد
 هذه النسخة ما في رواية معوية بن عتمار الثانية
 من أن بريد البعث دو غمرة بين بريد ين و

ذلك ففي الجواهر كما في الوسائل الاكتفاء على
بريد واحد حيث وجد فيها مخوفا بريد ما بين
بريد البعث إلى غمرة وكذا في الحدائق وظاهره أنه
نقله عن التهديب حيث قال وما رواه الشيخ في
يب الح وهو يعطى أن نسخ التهديب أيضا مختلفة
وعند ذلك يعسر الوثوق على أحد منها هذا ولكن
قد اختار هذا القول من بين متأخر المؤرخين
الفاضل المدقق النراقي طاب ثراه في مستنده حيث
قال وحجة النافين يعني صحيحة عمر يزيد و
الرواية الأخرى لأبي بشير وصحيحة أبي عتمار الآخرة
الراجحة على ما نقله بصحة السند وموافقة
أصل الاستغفال ومخالفة العامة كما يد أعليه الصحيحة

يعني لا يجمع إلا في وقت
 عن مؤرخين آراء

المروية في الاحتجاج غصاحب الامر عليه السلام
ع الرجل يكون مع بعض هؤلاء ويكون متصلا
لهم يخرج وياخذ غز الجاذة ولا يحرم هؤلاء من
السلح فكتب اليه في الجواب يحرم في ميقاته
ثم يلبي الثياب ويلبى في نفسه فاذا بلغ الميقات^{هم}
أظهره قال واجب عنها بعد تركها ولو كانت
صحيحة للرسالة وأخونها الشهرة الرسالة و
شدن وذو الصلحة إلى آخر ما ذكره السيد السند
قد مرسته في الرياض ملخصا ثم قال كلما ذكرنا
كذلك الآن الشد وذو المخرج غز الحجية غير ثابت
بعد فتوى مثل الصدوقين والشيخ والشهيد^ن
الكلينى أيضا حيث اقتصر في التحديد على رواية

ابن بصير الثانية وصحيحة ابن عمار فيبقى دليل الطر^{فين}
متكافئين فيجب الرجوع إلى أصل الاشتغال ولذا
لم يحتجوا أكثر المتأخرين إلى حججهم لأدلة المشهور
على الفتوى به وجعلوا الأخير حوط وهو كذا
لو لم يكن أظهر مع أنه لا يظهر أيضا ما قد تدبر
أنهى كلامه ورفع مقامه قول ما افاد قد مرسته
فيه بحث فاز فتوى العلماء الموصوفين الزبورين
بذلك غير ثابت أمثاقته الإسلام الذي قد تفرد بذلك
في القاء فلا شاهد له الكافي ولم اعثر على نسب
القول اليه فعلمنا السابقين واللاحقين فضاء
غريب فتواه وما استدلل به عليه ليس بدليل لأن
ذكر رواية لا يدل على الفتوى بها وإن كانت مذكورة

五

الإنسان الأحقر من الأعند الضرورة وأوسطه

۱۲۹۰

غمره واخره ذات عرق ولا يجعل احرامه ذات
 عرق الا عند الضرورة والثبوت الى اخر ما افاد
 وهي كما ترى غير مصرح في حرمة التأخير بلا عند
 بل يشع بالكرهية بالنظر الى قوله المقلد الذي
 لا يوارد منه الا كراهية التأخير في المسح كما لا يخفى
 واما الصلوة وقدره ~~فان المسح على الخشب~~
 فعبارته في المنع هكذا واول العتيق المسح ووسطه
 غمره واخره ذات عرق ولا تقع احرام الى اخره
 الا فرعية واوله افضل انتهى وهي غير مصرحة في
 الحرمة او الكراهية بل ظاهرها الاخير لتلقا بقوله
 واوله افضل فانه يشع بان اخره مفضل ومرجوح
 وعبارته في الهداية امثلا غلا قامها سلمنا انه افضى

٧ وعلينا في ظهورها فيما استظهر
 الشبهة من ان المسح على الخشب لا يمنع ظاهره

ذكر

~~بما لا يوجب الصلوة وتبين~~ ولكن لا يخرج مع ذلك
 عن الشك وذ فان خروج معلوم الشك لا يقدح
 في الاجماع فكيف في الشهرة ولو غزلنا النظر عن
 كل ما مر وسلمنا ذهاب المشايخ الثلاثة بل الاربعة
 اجمالا وان مصير هؤلاء العظام يمنع عن الشك في الكذائي
 فنقول ليس ضعف الروايات الثلاثة مرهونا باليد
 الشك وذ فحسب بل هو خامس الوجوه التي سبق
 منا تفصيلها واكثرها مذكورة في الرياض فتلك
 الوجوه الباقية تكفي في تضعيف ما تضمنته الروايات
 المذكورة باجمعها وان فرض عدم استقلال كل واحد منها
 منفردا فيه فلا يحصل التكافؤ المدعى مع ذلك
 ايضا ولعله قد مر من سائر قد اومأ الى نحو ما ذكرناه

١١ المحجزة عن الحجية

١٣ التي كادت تكون اياه

١٤ المزبور

بقوله فتدبر وأما ما ذكره رحمه الله في حجة النافين
 من حديث مخالفة الأخبار النافية للعامة فالظاهر
 أنه قد ذكره ناظرا إلى الحدائق الناضرة كونه
 وجهه في الآخرة وجعله في الوجوه الناضرة إلى
 رتبها فافطرة فتناسب لنا الرجوع إلى الكتاب المذكور
 فاعلم أن الشيخ الجليل المحقق الجرجاني تغمده الله
 بغفرانه ورضوانه قال فيه مشيراً إلى رواية أبي بصير
 الأول ومرسلة الصدوق المذكورة ولا يبعد عندي
 حمل الخبر المشار إليه على النقيضة وإن اشتبه العمل
 بهما بين الأصحاب لما رواه الثقة الجليل أحمد بن
 أبي طالب الطبري في كتاب الاحتجاج ثم ذكر الرواية
 المذكورة في عبارة الفاضل المدقق النراقي في الحمل

الحمل على النقيضة لا يمكن إلا فيما يوافق العامة لا فيما
 يخالفهم والروايات المذكورة فإن كنت لك فإن
 المستفاد منها كاحتوائها هو كون ذات عرق آخر
 العقيق بمعنى أن الميقات فارق للمسلخ إلى
 آخر ذات عرق والمجموع ليس بالعقيق الذي هو
 الميقات ولم يذهب إليه أحد من علماء العامة إلا
 ولا يعيب بقوله على أن الميقات إنما هو ذات عرق
 بالنصوص لا أنها جزء الميقات لا تكافؤهم قال العلامة
 طائفة في التنكير وذات عرق ميقاتهم بالاجماع
 انتهى وهذا بالنسبة إلى أمثال رواية أبي بصير الأول
 وأما مرسلة الصدوق ورواية الفقيه الرضوي
 فهما تخالفهم وجهين أحدهما ما مرانفا والثاني

لا تكافؤهم

ان كلامه لا يشمل على ان العقيق المذكور مما في
 رسول الله صلى الله عليه وآله ونص على كونه ميقاتا
 مع ان العامة كلهم اتكروا الا لا يعتد به الا في
 ان العقيق ميقات وقد ثبت باجماع من
 استفاضت الاخبار المذكورة سابقا وغيها ^{الشيخة}
 ان الميقات مما يجوز عقدا لاهرام فرائ ^{مواضع}
 مثله على الاطلاق والعموم والظاهر انه اتفاق
 ايضا لان المراد بالميقات ليس الامكان الاحرام
 لانقيين في شيء فمواضعه واجزاء الاحرام من
 حيث انه ميقات بل يكفي فرائ مواضعه وقع
 كما هو واضح في المواقيت الباقية كالحنيفة ومكة
 ومسجد الشجرة وغيرها مما سيأتي ان شاء الله ^{الثالثة}

فكيف افعالهم على العقيق على
 معاشر الاصولية بل الاخبارية ايضا
 وان لم يبعد من الفاضل وهو في
 بناء على ما قرره في فقرات كتابه في
 عليها مع مخالفة العامة وهو واضح
 كما فصله بعين احد المحققين في
 محله فاما قوله على المحار المذكور
 الا ذلك التقرير الكاسد وانما
 هو كبناء الفاسد على الفاسد
 والكلام في هذا مقام ان ههنا
 ثلث مقدمات

ان العقيق محدود بالحدين المذكورين اعني اوله
 المسلخ واخره ذات عرق وقد دلت عليه الروايات
 المشار اليها انفا مع اعتنادها بالشهرة العظيمة
 بل ادعى الشيخ في الخلاف الاجماع عليه حيث قال
 فيه فاما ذات عرق فهو اخر ميقات اهل العراق
 لان اوله المسلخ واوسطه غمرة واخره ذات عرق
 وعندنا ان ذلك منصوص عليه في النيف والائمة
 عليهم السلام بالاجماع والفرقة واخبارهم
 قال في وسط عبارة دليلنا ما قلناه واجماع الفرقة
 واخبارهم انتهى كلامه طاربا والظاهر انه
 لم يوجد مخالف الاصحاب بعد شيخ الطائفة وضوا
 الله عليهم الى عهد جناب السيد السند صاحب التفاضل

الى زمان الفاضل الزاقي ايضا حيث قال ان الظاهر
 عدم خلاف في ذلك التحديد يعني ان العقيق من
 المسالخ الى ذات عرق وقال ابن عصفور في شرح
 المفاتيح وهذا التحديد والتوصيف مجمع عليه قد
 مر حكاية الاجماع عليه عن الناصرية والغنية والظاهر
 انه كذلك فان لم نجد في اصحابنا قائل لا صريحاً بخروج
 ذات عرق من العقيق نعم قد يشعر كلام بعض القدماء
 كوالد الصدوق على ما ذكره العلامة وحكي في بعض
 الاخر ايضا كما فصلناه فيما نقله بان الاحرام لا يجوز
 للمختار في ذات عرق وهو امر اخر وكافه على تقدير
 تسليم دخول ذات عرق في العقيق وهذه المقدّمات
 الثلاثة تخرج جواز الاحرام للمختار في ذات عرق كما هو

واضح ~~في كل شيء~~ ان بعض الروايات كعبارة بعض
 القدماء وتشعر او يدل على ان الاحرام لا يجوز
 اختياراً في ذات عرق فقد عرفت ما فيها بالتفصيل
 وبالحجة فلا يثبت ما يخالف النتيجة المذكورة
 فلا بأس بالصير الى القول المشهور لقوته وضعف
 القول المخالف له وحينئذ فلا بد ان يقول
 الروايات المخالفة للمشهور ببعض التاويلات
 واولها بل المتعين منها حمل الروايات النافية
 الثلاثة المذكورة على ان المراد ان ذات عرق وان
 كانت في العقيق الا انها لما كانت ميقاتاً عاماً
 وكان الفضل منحصراً فيما قبلها فلم يذكر ذات عرق
 في الروايات وجعلت بعدة الفضيلة وشدة الكراهة

كان لم تكن فيقول معناها الى ان الميقات الذي يتعارف
منه احرام الشيعة وفيه فضل انما هو فاقول
المسح الى اخر غمرة وهكذا يقول ما في اخر رسالة
الفقيه والزميني عليه السلام بان الباس هنا بما
الكراهية اي يكره تاخير الاحرام الى ذات عرق بدو
عند ومع العذر فلا كراهية واما رواية الاحتجاج
فهي اخرى واقدار بالتاويل عند النظر الخاطي لانها لو
تركت وظاهرها الدلت على ان الاحرام في ذات عرق
لا يجوز حال النقية ايضا مع الجباق الاختيار وعلما
الاختيار على جوازها حال النقية والمرض فكان
الرواية المزبورة تشعربا عاة الفضل مع النقية
وقال ابن ادريس الحلبي ووقت رسول الله صلى

الله عليه وآله لاهل العراق العقيق فمن اي جهة
وبقائه احرم فيعقل الاحرام منها الا ان له ثلثة
اوقات اولها المسح وهو افضلها عند ارتفاع
النقية ووسطها غمرة وهو يلي المسح في الفضل عند
ارتفاع النقية واخرها ذات عرق وهي ادونها
في الفضل الا عند النقية والشناعة والخوف فذل
عرق هي افضلها في هذا الحال الى اخر ما في السرائر
هذه العبارة تدل على ان افضل حال النقية هو
ذات عرق بخلاف ما يفهم من الرواية المذكورة والله
العالم بالشواهد والسرائر ومع ذلك كله فالرد
في ان الاحتياط ان لا يؤخر الاحرام اختيارا الى ذات
عرق واحوط منه عدم تاخير الى الغرة ايضا كما

مرة فظهر بعض آيات وآيات في خروجهما من
 العقيق أيضا ولكن لما لم يوجد قائل به
 جعل الاحرام في الغمرة افضل ذات عرق
 ومنها ما كان بها واختيارا ولعله الوجه في
 افضلية غمرة ذات عرق بناء على القول
 المشهور كما هو المشهور مصنافا الى طائفة من
 المشقة الانزمنة لن زيادة الاجر والثوبة و
 الا فلا يوجد في النصوص الا افضلية المسكن
 والعلم عند الله سبحانه المية ان في مسجد
 الشجرة وهو ميقات اهل المدينة كما صرح
 به في بيع وقع وعقد وحكي الجامع والمقنعة
 والناصرات وجل العلم والكافي والاشارة بل

عن الناصرات الاجماع على ذلك ويدل عليه
 اخبار كثيرة منها صحيحة ابن عمار المشتملة
 على انه خرج رسول الله صلى الله عليه وآله
 في ربيع بقين فذى القعدة فلما انتهى الى
 ذي الحليفة فرالت الشمس غطت ثم خرج
 حتى الى المسجد الذي هو عند الشجرة فصل
 فيه الظهر ثم عزم على الحج مفردا وخرج حتى
 انتهى الى البداء عند الميلى الاول فصف الناس
 له سباطين فلبى بالحج مفردا الحديث وما
 روي عن ابن سنان في حج رسول الله صلى الله
 عليه وآله وفيه فلما انزل الشجرة امر الناس
 الابط وحلق العاقبة والغسل والتجدي وانزال

السباط تلك بالصفحة
 والسباطان الصفان
 جمع

ورداً إلى الجرد وعز ابن وهب سألت أبا عبد الله
عليه السلام ونحن بالمدينة عن النبي لا أحرم
فقال اطل بالمدينة وتجهز بكل ما تريد و
اغتسل وأزشت استمعت بقبيل صدق حتى
تاتي مسجد الشجرة وما غاب العيني مرسل قال
يحرم من الشجرة ثم ياخذ أي طريق شاء و
رواية رباح وفيها فلو كان كما يقولون لم
يتمتع رسول الله صلى الله عليه وآله بثياب به
إلى الشجرة ونحوها رواية أبي بصير وفي صححة
البحلي إذا صليت في مسجد الشجرة فقل أنت
قاعد في دبر الصلاة قبل أن تقوم ما يقول
المحرم ثم قم فامش حتى تبلغ الميل وتستوي بك

البيداء

البيداء فإذا استوت بك قلبه وصحبه عن
يزيد إذا أحرمت في مسجد الشجرة فإن كنت
ما شياً البيت فمكانك إلى المسجد الحديث ولم
عن علي بن جعفر في منعة الحج وقد سبق في الميقات
الأول وفي العلل لا يعلت أحرم رسول الله
صلى الله عليه وآله في مسجد الشجرة ولم يحرم
موضع دونه فقال لأنه لما أمرى به إلى السماء
وصار بمجد الشجرة نردى الحديث الرعيل
ذلك فالأخبار المستفيضات بل المتواترة الدالة
على أن مسجد الشجرة هو الميقات كفتاوى
العظم المذكورة مع دعوى الإجماع عليه من
بعضهم ولا ينافيه ما ورد في شطر الأخبار

كفتارى جماعة فان ميقات المدينة هو
ذو الحليفة لان الظاهر بل الثابت ان ذى
الحليفة هو مسجد الشجرة لا غير كما صرح به على
ما حكى فى المعبر والمهذب وجميع كتب الشيخ
وغيا القاضى والصدوق وسلام وابن ادرس
وابن زهرة والتذكرة والمنتهى والتحرير بل عن
ابن زهرة منهم دعوى الاجماع على اتحادها
ويدل عليه حسنة الحلبي ورواية عبيد الله
التي هي مثلها وصحيح ابن رباب ورواية الفقه
الرضوي عليه السلام مما سبق منافي مع بحث اول
المواقيت وغيرها من الاخبار وذو الحليفة
بضم الحاء المهملة وفتح اللام والفاء بعد المشا

التخانيمة

التخانيمة مصغر الحليفة وهي اليمين لتخالف قوم
من العرب به قال فخر الاسلام في شرح
الامرئشاد ويقال لمسجد الشجرة ذو الحليفة و
كان قبل الاسلام اجتمع فيه ناس وتخالفوا
وهكذا فى الشقيح وقيل الحليفة تصغير الحلفة
بفتحات واحد الحلفاء وهو النبات المعروف
ولعله سمي به لكثرة وجوده فيه وهذا الميقات
اي مسجد الشجرة على عشرة مراحل فرسك كما صرح
به العلامة فى التذكرة وصحلى المنتهى والمبسوط
وكذا فى كلام النورى ولكنه مراد لفظ نحو
اي نحو عشر مراحل انتهى والمرحلة المسافة التي
يقطعها المسافر نحو يوم كما فى المصباح المنير

عن شمس العلوم أنها ميرة يوم هذا ويستفاد
ان المرحلة اربعة وعشرون ميلا لانه قال
ان المرحلتين ثمانية واربعون ميلا كما يحكي
انشاء الله فتدبر واما الفصل بينه وبين
المدينة فاختلف فيه ولكن الظاهر انه
ستة اميال لظهوره في القاموس وتحريك النون
ولكونه منصوبا في بعض الاخبار كما روى في
معاني الاخبار غايي جعفر عليه السلام اخذ
قال لعبد الله بن عطاء ان رسول الله صلى الله
عليه وآله كان فراهل المدينة ووقت من ذى
الحليفة وانما كان بينهما ستة اميال انتهى
وكيف كان فلا جد حيث قد فران بحمل الاخبار

الطلقة

الطلقة على ما مر وكذا الفتاوى المطلقة
واما فصرح بما يخالفه لمحكى الدرر
الميقات ذوالحليفة وافضله مسجد الشجرة
والاحوط الاحرام منه بل حكى في الكرك انه
قال جواز الاحرام في الموضع المسمى بذى الحليفة
وان كان خارجا عن المسجد لا يكاد يرفع
واقول يدفع الاخبار الجاعلة مسجد الشجرة
خاصة ميقا قالا اهل المدينة والروايات
المفسرة المصحة فان ذال الحليفة هو المسجد
المقتضدة بعمل الاكثر بابا الاجماع المحكى عن
الناصر يات والغيرة وحمل المطلق على
المقيد طريق الجمع واما الجمع بحمل الروايات

الخاصة على الافضالية كما يستفاد فعبارة الله ^س
ومحوى فلا وجه له في المقام لورود الاخبار ^{الصحيحة}
وغيرها في تفسير ذي الخليفة بالمسجد خاصة
مع اعتضادها ايضا بفتاوى المعظم وبالاجماع
المنقول عن ابن زهرة كما مر واما صحيحة عبيد الله
الحلبى التى قد ذكرناها سابقا حيث قال فيها
وهى مسجد الشجرة يصلى فيها ويفرض الحج فاذا
خرج من المسجد وسار واستوت به السيد ^{احسن}
يخاضى الميل الاول احدى اثنى خمسين وان كان ظاهرا
يؤيد القول المذكور ولكن لو اريد من الاحرام
معناه الحقيقي وليس كذلك لان الظاهر ^{حظ} من
اكثر الاخبار ان المراد من الاحرام هنا التلبس كما يدل

عليه صحيحة ابن عمار وصحيحة البيهقي الاخبار
المنقولة انما مضافا الى صحيحة ابن وهب عن
الهيقي للاحرار فقال في مسجد الشجرة فقد
فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وقد ترى اناسا
يحرمون فلا تفعل حتى تنهى الى السيد حيث قيل
فحرمون كما انتم في محاملكم تقول لبيك اللهم
لبيك الرواية حيث جعل الاحرام هو التلبس
وصحيحة ابن سنان هل يجوز للمتمتع بالعمرة
الى الحج ان يظهر التلبس في مسجد الشجرة فقال
نعم انما لبي رسول الله صلى الله عليه وآله على
السيد لان الناس لم يكونوا يعرفون التلبس ^{ما}
ان يعلم كيفية التلبس وصحيحة اخرى ان رسول

الله لم يكن يلب حتى يأتي البلاء وفي صححة ابن
حازم اذا صليت عند الشجرة فالتلب حتى يأتي البلاء
الى غير ذلك فالأخبار والكثرة التي ترشد الى ان معنى
الرواية ما ذكرناه لا سيما الى ما قبله فقولنا يصل
فيها ويفضل الحج فاز الظاهر ان المراد منه انما
هو احرام الحج وحيدئذ فلا يراد في الاحرام بعد ذلك
الا التلبية نفسها كما قيل واظهرها كما في المتأخرين
وقد قطع به جناب السيد السند في التلخيص حيث
قال الاعلى تقدير ان يراد في الاحرام فيه معناه الحقيقة
وليس قطعاً لما افاته لصدرة وتبعه الفاضل الذي
النراقي في التلخيص وبالجملته فلو تركت الرواية على
ظاهرها لكانت شاذة فالقول المذكور لا يخفى عن

ضعف والقول الاول الحاكم بالاتحاد بين ذي
الخليفة ومسجد الشجرة في غاية القوة وفي عقد
الاحرام منه يحصل البراءة قطعاً اجمالاً ونصاً
بخلاف خارجة هو المختار والعلم عند الله الجباً
واذا تقر بان ميقات المدينة انما هو مسجد
الشجرة فاعلم ان المحرم لو كان جنباً او حائضاً
احرم ما به مرداً واجتيازاً حرمة التلب فان تعدد
ذلك فهل حرمانه في خارجة كما صرح به جماعة امر
يقضون الاحرام الى الحجفة التي سيجع ذكرها
اشكال والاحوط الاحرام منها وسياتي مزيد
توضيح له انشاء الله ثم اعلم ان كون مسجد
الشجرة ميقاتاً لاهل المدينة انما هو في حال الاختيار

اى بلا ضرورة واما مع ذلك فالظاهر ان ميقاتهم
 حينئذ الجحفة وهي بالجيم المضمومة ثم الحاء
 المهملة التاكيد ثم الفاء موضع على ثلث مراحل
 فرمكة وسبع مراحل فالمدنية كما حكى في تحرير النوا
 وتهذيبه وسميت مهيعة بفتح الميم وسكن الهاء
 وفتح المشاة التحتانية ثم العين المهملة ومعناها
 المكان الواسع وفي القاموس الجحفة بالضم ميقا
 اهل الشام وكانت قرية جامعة على اثنين وثمانين
 ميلا فرمكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها بنو
 وهم اخوة عاد وكان اخرجهم العماليق فيثرب
 فجاءهم سيل حجاب فاحتجبهم فسميت الجحفة
 انتهى وغر المصباح المنير انها منزل بين مكة والمدنية

الجحفة
 وسبع مراحل



maablib.org

قريب فرأى بع بالبحر بين يديه وخليصه وعلى كل
 حال فكونها ميقا فاهم في حال الضرورة مما لا يوجد
 فيه خلاف بين الاصحاب وقد صرح بذلك
 العلامة النجفي في الجواهر وغيره في غيره مضافا الى
 ما رواه الشيخ غزالي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه
 السلام فصال عابها عليك اهل مكة قال وما
 هي قلت قالوا احرم من الجحفة ورسول الله صلى الله
 عليه وآله احرم من الشجرة فقال الجحفة احد الوقتين
 فاخذت بادناهما وكنيت عليلا وما رواه في
 الكافي عن الحضر عن عنده قال قلدر خضر رسول
 الله صلى الله عليه وآله لمن كان مريضا او ضعيفا
 ان يجر من الجحفة هذا وقال ابن حمزة والجمع من

قبر

علمنا على ما حكى عنهما بعدم التقييد فحوز الامور
لاهل المدينة فالحجفة اختيارا بلا عذر لا طلاق
بعض الصحاح والتي اطلعت عليها ثلثة **الاولى**
صحيحة على بن جعفر المتقدمة في اوقا المواقيت
حيث قال فيها واهل المدينة فذى الحليفة
والحجفة **الثانية** صحيحة معوية بن عمار رآه
سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل فاهل
المدينة احرم فالحجفة قال لا باس **الثالثة**
صحيحة الحلبي قال سئلت ابا عبد الله عليه
السلام عن رجل اذا جاوز الشجرة قال
فالحجفة ولا يجاوز الحجفة الا محرمًا والرواية
المتقدمة ان لا تكافئها فنتى كما في اوقا

اقول وبالله التوفيق الصحاح المذكورة شاذة لغير
الاصحاب عن العمل باطلاقها ومع ذلك ففيها
قصور الدلالة على العموم اما الاولى فليس المراد
فيها ان اهل المدينة محرمون في الموضعين كليهما
كما هو مقتضى حقيقة اللفظ فجاء ان يراد
منه التوقيت في الجملة ولو في حال الضرورة و
اما الثانية فلجواز ان يكون السؤال عن المدينتين
مر على طريق الشام فكان السائل توهم ازا الشجرة
ميفات الميزي مطلقا وان مر على طريق اخر
بالجملة فليست مصرحة فيماني يمر على مسجد الشجرة
ثم لا يحرم منه اختيارا بدون عذر واما الثالثة فلا
يبدل ان يراد من الرجل المذكور فيها الرجل المريض

او الضعيف بغير غيره فالروايات واما قاعدة العامة
 الناس في الاحرام فمبهمات المدينة فانه الغالب انما
 كان هو الاحرام من الشجرة الا ان يكون الرجل ذا
 عذر فكان السائل انما سئل عن الموضع الذي
 يحرم منه بعد تجاوز الشجرة ولم يسئل عن المتجاوز
 او ان يقال ان الرجل مطلق ولكنه لما وصل الى
 قرب الحجة صار مجتهدا ذوقا لعذر لان العود
 الى الشجرة بعد التجاوز عنها سيما اذا وصل الى
 قرب الحجة سيما اذا استلزم العود التخلف
 عن الرفقة مشقة وضرورة مبيحة للاحرام من
 الحجة وهذا اولى وعلى هذا يحصل العارضة
 والتكافؤ بين الاخبار فيلزم حمل المطلق على

٧ من الاول ١٥

المقيد وهو الرواية الاخيرة منها اعني رواية الحضرمي
 لانها متضمنة لمعنى الشرط فيدل بالمفهوم على اختصاص
 الرخصة بالمرضى والضعيف فهو الاقوى ومع
 ذلك موافق لقاعدة الاحتياط واذن قرر اختصاصا
 جوازا لاحرام الحجة فينبغي التعرض لمعناه ولا
 ريب في ان المرض الذي لا يتحمل معه مشقة السفر
 في الحجة وكذا الضعف الذي لا يكون تاما منصوصا
 واما تعميمه بالنسبة الى كل عذر كالجنابة
 والحيض والمنافين عن الدخول في مسجد الشجرة كما
 سبق منا الايمان اليه فلا يخلو عن اشكال لو جرد
 الفارق البين بين هذا وذلك وما ذكره الفاضل
 المدقق النزاق بقوله وتمثيل الضرورة في الاخبار

٧ مع عذري ١٥

من الشجرة مما يجوز الاحرام ١٥

الكلام مع صاحب مستند الشيعة ١٥

بالعلة والمرض والضعف لا يوجب التخصيص بعد ان
 العلة قطعاً وعدم القول بالفصل ظاهر ففقدت
 الامر على عكس ما افاد فان المروي في احدها كانت
 عليلاً وفي الآخر خص رسول الله صلى الله عليه وآله
 لمن كان مريضاً او ضعيفاً وهذا يقتضي التخصيص
 ذكر وحمله على التمثيل فيقر الى دليل واذا ليس
 سلمنا التمثيل ولكن ليس العلة بحيث يشمل الجنائز
 والحيف وكيف لا مشقة عليهما في الاحرام في الشجرة
 بخلاف المريض والضعيف وهو الفارق الثاني
 فقياس هذا على ذلك وهو واضح واما ما ذكره
 اخيراً فعدم القول بالفصل فيه او لا ان مع
 الفارق فيهما كما هو واضح لا عبرة بما ذكره في حصول التمسك

حينئذ

حينئذ في حكم الشئيين المختلفين حقيقة وثباتاً
 ان معظم الاحكام على ان الجنب والحائض يجب
 عليهما الاحرام في خارج مسجد الشجرة بل لا يوجد
 خلاف بينهم كما اعترف به جناب السيد في الرياض
 وعلى هذا فليس فيه قول ثان فصل لا غنى ثالث وثام
 ما افاد بقوله ولعله دليل على توقيت الخارج
 لما افاد من مثله بعيد لان المراد في خارج المسجد
 ما يجاذبه وقد عد قدس سره في جملة المواقيت
 الحاذرة اى الموضع للبيقات فاختاره وهو المشهور
 فكيف لا يعتبر بحاذرة مسجد الشجرة لهما وقد اتضح مما
 ذكرنا ان اقول القولين وهو احرامهما في حاذرة المسجد
 لا يتخلو نوعاً ولا حوط الاحرام منهما كما سبق منها والله

الحاجي

العالم في الكلام قرآنه لو تجاوز المختار من
المختار في الشجرة بلا حرام عمد بدون عمد
فلا شبهة في الائم والعصيان واما انه صرح
احرام حنث في الحجفة كما حكى عن سواه
او كما مال اليه البعض فيه اشكال والتأمل
فيه مجال بل يستفاد من كلام السيد السند
الرياضي ان التأمل لا يخلو عن وجه نعم قال
العلامة النجفي في الجواهر ما ملخصه ان الظاهر
هو جواز الاحرام حنث لصدق الاحرام
من الميقات الذي هو وقت لكل فريضة
وان كان آثما بعد احرامه او لا عند الميقات
على الاقل الا ان ذلك لا يخرج عن قصد

المورد

المورد على الثاني مضافا الى اطلاق نفي المباس
في الاحرام منه وتقييد الحكم التكليفي لا يقتضيه
تقييد الحكم الوضعي المستفاد من ظاهر النصوص
وهنا قال بعض الناس انه ينبغي القطع بذلك
فما وقع في بعض المتأخرين من احتمال عدم المشقة
له بل ظاهر اخر الميل الى عدمه في غير محله انتهى
كلامه رفع مقامه **قول** ما افاد قد سره
جيد متين ولكن قد يخطو بالبال ان الاخبار
الدالة على جواز الاحرام للمار على الميقات انما
يستفاد من ظاهرها وجوب الاحرام منه لمجرد
على الميقات او لا اي اوقات المواقيت في طريقه
وهي ان لم يمنع الاحرام في الثاني ولكن في شمول

الحكم المزبور بالنسبة الى الميقات الثاني وقد
الاستعانة بالنظر الى تفریطه وجزئيته على الشارح
في العدول وعلى هذا فالظاهر عند النظر الى
ان يقال هنا بالتفصيل وهو ان المتجاء من الخنا
لو وصل بعد التجاء من الى مرتبة لا يتمكن فالقول
الى الشجرة لمشقة شاقة والذوق والتخلف عن الرفقة
ونحوه كالوصول في زمان مضيق فلا شبهة في
جواز احرامه حينئذ في الحجة والا فلا وهو
الا وفق بسبيل الاحتياط والعلم عند الله الجليل
وهو الهادي الى سواء السبيل **المسألة الثانية**
الحجفة المذكورة وهي ميقات اهل الشام لا
خلاف ظاهر للخبرين الحلبيين ورواية رفاة

وكذا رواية علي بن جعفر ورواية عمر بن زيد بن
علي بن رباب والرضوى عليه السلام وهي ايضا
ميقات اهل المغرب واهل مصر لا خلاف في حد
كنت ان تصحح ابن عمار ورواية الخزاز و
علي بن جعفر الاولى وقد مر جميعها في الميقات
الاول **الميقات الرابع** يعلم ويقال الملم
ويروى وهو ميقات اهل اليمن لا خلاف
يوجد ووقع التصريح به في الاخبار السابقة
عدا خبر الحميري المذكور ثم اذ فيه وقت كاهل
اليمن قوز المنازل ولما عثر على كلامه من تعرضه
فالظاهر به انه متروك او مؤول للشذوذ ويلمح
المذكور اما جيل اصلا كما في القاموس بحكى المصباح المنير

او واد كما حكى بعض الكتب المسمى باصلاح المنطق
 واختار فخر الاسلام في شرح الارشاد وكيف كان
 فهذا الموضع واقع على مرحلتين فمكة بلا خلاف
 ظاهر وقال الفاضل الهندي في كشف اللثام
 القواعد انه على مرحلتين فمكة بينهما ثلثون
 ميلا **السنات الخامسة** قرن النازل بفتح القاف
 سكن المهملة خلافا للجوهري فانه فتحها وزعم
 ان اويس القرني بفتح القاف منسوب اليه وافق
 العلماء على تغليطه فيها وانما اويس في بني قريظ
 بطن فمرا دكنا قال كاشف اللثام وفي المسند
 بعد ذلك لا يخفى انه لم يصرح بالتحريك لا بلبة
 اويس اليه وانما قال والقرن حتى في اليمن ومنه

وهو يدل على ان كل
 خمسة عشر ميلا

اويس القرني انتهى ولا يخفى على الناظر في كتاب
 ان العبارة المستورة غير مذكور فيه فلا اعلم
 فإي كتاب هي وانما الموجود في نسخ الصحاح
 المكتوبة والمطبوعة هكذا والقرن موضع وهو
 ميقات اهل نجد ومنه سمي اويس القرني وهذا
 نص في انسابه اليه فعم لا تعرض فيها للحكمة ولكنهم
 عتقوا فيه على الاعراب الذين كانوا متعارفا
 من اهل اللغة مع المبالغة في تصحيح فلا يفرق
 وكيف كان فهو ما جيل اصلا مشرفا على عرفات
 على مرحلتين فمكة كما يستفاد فكشف اللثام
 اما قرية عند الطائف واسم الوادي كله كما
 في القاموس وعلى كل حال فهو ميقات اهل الطائف

باتفاق الاصحاب لتصریح اکثر الصحاح ^{بأن}
واما ما في صحیحة عمر بن عبد المنعم ^{من} ان
المنازل ميقات اهل نجد مع انك قد
من ان ميقاتهم العقیق فقد فسر بعضهم
باهل الموضع المرتفع واريد منه الطایف
بحوزان يكون لنجد طريقا واحدا ^{الى} النجف
والاخر الى القرن وفي الكشف ان للطایف
اهل نجد اى نجد الحجاز قرى المنازل ^{ان}
يستفاد فظاهر ان نجد اسم لموضعين
فجد حجازى ونجد عراقى وعلى هذا فلو قيل
ان العقیق للتانى والقرى ^{لله} الاول لم يبق المنا
والله هو العالم ^{بما} اليقات ^{في} حجازة الميقات

ان الموضع الحجازى لاحد المواقيت وهو ميقات ^{من}
على طريق لا يفضى الى احد المواقيت ومن طريق
البحر وكونها ميقات لمن ذكر مشهور بين الاصحاب
كما في المستند بل في الرضا نسبة الى الشهرة
العظيمة في الجملة قائما اذ لم نجد مخالفا في المسئلة
عد الماتن في ظاهر الشرائع حيث عزى الحكم
الى القيل مشعرا بمرضيه او توقفا فيه وتبعه
فيه جماعة من المتأخرين وفي الجواهر انه ظاهر
الاصحاب اذ لم يجدوا فاقى بظاهرها يعنى المسئلة
الايتية ونسبة الحكم الى القيل ^{من} ان يكون لاعتبار
اقرب المواقيت الى مكة او غير ذلك لا الاعتبار ^ب
المدر بالميقات الى اخر ما افاد قد سره وذلك



maablib.org

ما فيكون حذاء الشجرة من البسداء
انتهى وقد ثمران المستفاد من
الاحكام ان الشجرة على ستة اميال

فليست

الصحيحة ان من شأن احدهما ان فاقام بالمدينة
وهو يريد الحج شهرًا او نحوه ثم يدل لدان يخرج في
غير طريق المدينة فاذا كان حذاء الشجرة والبسداء
مسيرة ستة اميال فليحرم منها والثانية انه عليه
السلام قال فاقام بالمدينة شهرًا وهو يريد
الحج ثم يدل لدان يخرج في غير طريق اهل المدينة
الذي ياخذونه فليكن احرامه في مسيرة ستة
اميال في المدينة ولا تقيد في الحديث بعد ما كان
مرور على الشجرة فدل الصحيح ان على الاحرام
يجوز في حيازة الشجرة مع امكان المرور عليها وما
خصوصية الشجرة فليست بمقصودة في ما وذلك
على طريق تنقيح المناط ولو بمساعدة فهم الاصطلاح

علم

علم بالقول بالتفصيل اي بجواز الاحرام في حيازة
الشجرة دون غيرها في المواقيت باطل بالاجماع
المركب فثبت جواز الاحرام في حيازة كل في المواقيت
مع امكان المرور على الميقات واقام مع عدم مكانه
في طريق اول هذا القولين في المسئلة والثانية
ان المرور على الميقات لا بد منه ولا يكفي الحيازة في
فهي في المواقيت المعارضة الصحيحة بالرواية التي
ذكرها ثقة الاسلام في الكافي حيث قال وفي رواية
اخرى يحرم من الشجرة ثم ياخذ اي طريق شاء
ولان الواجب الاحرام في نفس الميقات فيجب المرور
عليه لحرمة منه ولم اعثر على فاختاره وقواه من
العلماء صريحًا ولكن قد مال اليه الشيخان الجليلان

maablib.org

الجرائي ان الشيخ حسين الجرائي شارح المفاتيح
 المحدث الجرائي صاحب الحدائق حيث قال في
 مشير الى الصحيح ان مورد هما الخاص وفيها المحذور
 غير المحاذاة المعروفة لانها مقدمة بالمسافة التي
 ما بين المدينة ومسجد الشجرة فاذا قطعها وجرت
 الاحرام فإني جهة كان وان لم يكن مسامتا لهما ثم
 ختم الكلام على قوله وبالجمل فالمسئلة قوية
 الاشكال والاحتياط في الدين يقتضي تعمل المرور
 على الميقات والاحرام منه ابتداء المنقول وتخلفا
 فهذا الاشكال انتهى ملخصا وهكذا في الحدائق
 أقول وبالله التوفيق القول الأول قوي وهو
 المختار للصحيحين المزبورين المعتضدين ولا

باصل البرائة فوجوب المسير الى الميقات على ما ورد
 عليه لا اختصاص بنصوص المواقيت في غير اهلها بمن
 اتاها ولا دلالة فيها على الوجوب على من يرد لها وقتا
 بالشهرة العظيمة بين الاصحاب حتى لا يوجد له مخالف
 صريح كما عرفت وثالثا بانقضاء المخرج في الشريعة السمحاء
 واما رواية الكليني به فلا تغارضا لكونها مرسلات اول
 وشذوذها ثانيا واستلزامها المخرج ولو في بعض الاوقات
 ثالثا وعدم دلالة فيها على وجوب المسير الى الميقات رابعا
 فالاولى ان يجمع بينهما بحمل المرسلات على الافضلية والاستحباب
 ولكن مع الامكان فاما ما ذكره الشارح الموصوف ان
 مورد هما الخاص فقد اشرنا الى جوابه فيما تقدم فانه
 اذا سلم كفاية المحاذاة في بعض المواقيت تعدى الحكم

أن جميعها بطلان القول الثالث بإجماع المكيين
قوله وفيها المحاذاة المعروفة الخ ففيه أن المحاذاة
في اللغة بمعنى الموازنة قال في القاموس جاذاه أوزاه
والمحاذاة الأوزان ومحصلة الأوزان في المحاذاة للشيء
مكان مساوياً له في الجهة بحيث يعد كل منهما
في جنب الآخر فافهم وقد صرح بذلك في مجمع البحرين
ثم قال ومنه حديث المأمور يقوم غريبين الأمان
بجذائه أي جنبه إلى قوله والمرءة تصلح بمحاذة الرجل
أي بامرائته وفي التصريح حذاء برابره حيث وفي
بعض اللغات الموازنة بمعنى المساواة والمقابلتها
السمت هو بالفتح بمعنى الطويق والسامت بمعنى
السالك في الطريق بطنه كما صرح في القاموس

لم يتعرض أهل اللغات المتداولة لمحيته فباب
المفاعلة إلا أنه المعروف قال الشهيدان في الروضة
ولوح على غريقات كفته المحاذاة اليققات وهي
مساومة بالاضافة إلى قاصدهم كعرفا الخ وهذا
في أن المحاذاة بمعنى المساومة فما استفاد في عبارته من
التفاوت في معناها ليس كما ينبغي في المحاذاة فقصودنا
في المحاذاة أمثالي المحاذاة العرقية وليس معناها إلا
كون أحد المحاذيين في جنب الآخر عرفاً كما هو واضح

فلا يجوز أن يعتبر في الحديث المحاذاة بغير معناها العربي في مثل هذا المقام ولا دلالة في أحدها
المعارف وأما تقدير مسافة ستة أميال فهو خطأ
لأن المحاذي للشجرة لا يوجد إلا مع فصله من الشجرة
كفصل الشجرة منها على السواء وهو ستة أميال كما ذكر

بل ولا يجوز أيضاً أن المحاذاة
فيها بغير معناها

نعم لو لم يرد فيهما المحاذاة واقتصر على انه يحرم بعد
ذهاب المدينتين ستة اميال كان وجه التوجه
المذكور واما مع ذلك فهو نص في المقصود والكلام
المذكور بعيد وقبله وبالجملة فهو مما لا شهرة فيه
نعم قد وقع الخلاف بينهم بعد ما تقر كفاية المحاذاة
بالاحمال في الميقات الذي يحرم فرحاذاة فقل هو
الميقات الاقرب الى طريقه وهو مذهب العلامة في
محكي التذكرة والتمت به بلعله المشهور وقيل من
الاقرب الى مكة كما في الشرائع وغيره وقيل اي ميقات
كان كما حكى غالا سكا في والحق **اقول** واجودها
الاول وهو المختار لان المحاذاة العرفية كما لا بد
ولا يصدق المحاذاة في العرف الا بالنسبة الى الميقات ^{الذي}

هو اقربها الى ذلك الطريق سواء كان ابعدهما مكة
او اقربها اليها ايضا وان كان اقربها الى الطريق واحدا
مثل ما علم بالنسبة الى فيسافر من هذه البلاد الى مكة
في طريق البحر كما هو معروف فيلزم الاحرام فرحاذاة
فحسب وان وجد ميقاتان كل منهما قريب عن ذلك
الطريق مع تساوي بعدهما عن مكة كالطريق الواقع
بين ميلم والقرن مثلا فله الخيار في الاحرام بحا^{ذاة}
اياهما شاء وان كان كل واحد منهما قريبا للطريق
ولكنهما مختلفان في البعد عن مكة بان يكون احدهما
ابعد عنهما والاخر كالطريق المفروض المدينة الى
مكة بحيث يكون فيه موضع يجازي الشجرة ثم موضع
يجازي الحجة او يكون الموضع الثاني يجازي العتيق

ولعل الطريق الذي سئل عنه في الصحيحين يكون
 كذلك فيلزم الاحرام في المحاذاة الاولى وهو محاذ
 ابعدها من مكة وهكذا لو فرض طريق في موضع
 يحاذي الحجة ثم موضع اخر يحاذي القرن او مثله
 من المواقيت القريسة غمكة كان الاحرام في المحاذي
 الاول وهكذا القياس ولعل كلام العلامة طاب
 ثراه في المنتهى يؤيد الى هذا فانه بعد ما اختار انه
 اقرب المواقيت الى ابي التالك في ذلك الطريق قال
 والاولى ان يكون احرامه محذاه ابعدها مواقيت مكة
 الى اخره اذ ليس المراد الا ان ابعدها الذي هو بعد
 في الطريق ايضا حتى لم يسبق المحاذاة المعروفة بالفتوة
 على الظاهر ما ذكرناه نعم فيمنه ان يرى وعند النظر القاطن

لا بد منه عند محاذاة ابعدها مواقيت فان لم يوجد
 محاذاته فلا عبرة به فان قيل الظاهر في الصحيحين ان
 اعتبار المحاذاة من ابعدها مواقيت غمكة وهو ميقا
 المدينة يعني الشجرة اذ لم يثبت الى ميقاة العراق
 لم يحاذاه بعد ذلك وهو العقيق قلت ما يظهر من الصحيحين
 فهو على الظاهر يرجع الى ما فصلناه لان المذكور منها
 هو الاحرام في محاذاة الشجرة ولا يوجد المحاذاة العربية للشجرة
 الا في الطريق الذي كانت الشجرة اقرب المواقيت اليه
 فلو فرض ان الشجرة مثله في الشرق وطريق في الغرب فلا
 يكون في ذلك الطريق موضع يصدق عليه عرف
 انه يحاذي الشجرة نعم يظهر منها عدم الالتفات الى
 المحاذاة الثانية اي التي توجد بعد المحاذاة الاولى

٧ من مكة مع قريته عن الطريق

وهو كذلك كما ذكرناه وبالجملته فمدار الحكم على تحقيق ^{النية}
 العرفية بحيث يصدق ان الميقات الفلاني فيجب
 هذا الطريق بالتفصيل الذي مضى انفاً وهذا يظهر
 ما في القول الثاني لانه يحصل فيه مخالفة الصحيحين
 المذكورين ولو في بعض الاحوال والاولى انما لو
 الى ما يحاذي الشجرة مثلاً فلا يلزم الاحرام منه على القول ^{الذي}
 مع انه خلاف ما يستفاد منها وما قيل انه اجود
 الاقوال لاصل البراءة فمخاذاة لا بعد فالجواب ان
 اصل البراءة يقتضي عدم وجوب الاحرام واقترب
 الواقيت ايضا فلو سلم وجوبه ^{والصحيحين} فلم لا يلى
 بالنسبة الى الابعد مع ظهورهما فيه كما عرفت الا ان
 يقال ان ذلك الحكم لم يثبت منهما اصلاً بل ثبت ^{انفاً} من اتفاقهما

على ان المسافة التي ما بين اقرب الواقيت وبين مكة
 وهي مرحلتان لا يجوز قطعها بدون الاحرام من
 احدا طرفيها كما قيل وفيه ان الشأن في اتفاقهما
 على ذلك وفي ثبوت الحكم المذكور منه وكذا ما في القول
 الثالث الاخير فانه كذلك مخالف لما يستفاد من الصحيحين
 ويخالف كلا القولين واذا عرفت هذا فاعلم ان النجاسة
 اعتبار العلم بالمخاذاة ولكن صرح غير واحد بكفاية
 الظن بها ولعله للخرج والاصل وانسياق ارادة الظن
 في امثال المقام والظاهر تعيين تحصيل العلم بها مع
 التمكن وامام مع عدمه فيكون الظن شحان ظهر فقد
 الاحرام على المخاذاة عداً منه وان ظهر التأخر فاستقر
 الاجزاء للخرج واصل البراءة لا تكلف باتباع ظنه

ولكن الاعادة هنا ايضا مع الامكان احوط وان لم يكن
فالاعادة فالظاهر هو الاجزاء وان لم يكن لسبيل
الى العلم والظن فقال للعلامة في محكي المنتهى والتحرير
احرم من بعد بحيث يعلم انه لم يجاوز الميقاة
الاحرم ما قال كاشف الشارح وفيه نظوظا هرا انتهى
الظاهر انه اراد ان الاحرام كما لا يجوز قاحيره فالميقاة
وما يحاذيه فكذلك لا يجوز تقديمه عليه ايضا فمن
الحكم المذكور **اقول** الحكم بعدم جواز قاحيره وتقلده
انما هو مع العلم بالميقات وما يحاذيه من الظن حتى
عد بذلك مخالفا للحكم الشارع عمدا واختيارا وانما
مع تقلدها من ايز الحكم بعدم جواز قاحيره نعم لا يظهر
ذلك الحكم الواقعي من الشارع فحقنا عليه الاحرام

بالعلم

بالطريق المذكور فباب المقدمة متحصلا للمنا
وبالحمله فهو قليل الاحتياط ولا يراد الاحتياط الا
ذلك فاذكر العلامة لا يخلو من قوة ومع ذلك كله
فالاحتياط في المقام المروى على نفس الميقات مع التمكن
وعدم الجرح ولكن فرجاء الحاذية ومقدم ما عليها
لا يحصل التجاوز عنها محلا ثم الاحرام منه وانما مع
الحرج والمتعين عندي هو الاحرام من الحاذية اقرب
المواقف الى الطريق على التفصيل المنقده واحوط
منه مع التمكن وعدم الجرح والضيق تجاوز الحاذية
محرمات تحديد الاحرام من نفس الميقات وانما سمعنا
من بعض الناس ان جماعة فرسالكى البحر قد تركوا الاحرام
اختيارا فرجاء الحاذية يلزم مع ارادة دخول مكة زعماء

منهم باستغناء الاحرام عن نفس يملك بعد الوصول
اليه فقد خطا في ذلك واشتوا لان الظاهر
عند النظر القاصر حصول الاثم والعصيان في التجاوز
في المحاذاة بدون الاحرام وان قلنا باجرامهم
في الميقات مع حصول العصيان بالتجاوز في المحاذاة
محلا على نحو ما ذكرناه سابقا فيمن يخرج من المحاذاة بعد
تجاوزها في الشجرة اختيارا بدون عذر في الكلام فمن
سلك طريقا لا يوصل الى الميقات ولا الى المحاذاة مثلا
فقد اختلفوا فيه وعندى آفة خلاف بلا تميز
المواقيت محيطه بالحرم والجواب قال جناب السيد
السند في الدياض فن والحليفة شامية ويليها
وقرن شرقية والعقيق غربية انتهى فابن الطريق الذي

١٢ اذا كان المقصود دخول مكة
ولو بعد الاحرام من يملك

١٣ نعم لو كان دخول الميقات مقصودا
بالذات بان يكون لغرض او حاجة دون
الاحرام لم يجز تجاوز المحاذاة بدون
ثم لو بدأ واراد الاحرام منه لم يكن
بمضيق وهكذا الحكم لو اراد المسير الى
المدينة بانيه لو كان مقصودا بالذات
لزياره النبي ^ص مثلا فلا يلزم الاحرام
في المحاذاة البته ولو لم يقصد
الدخول مكة من ذلك الطريق مع
ارادة ان لا يقطع ذلك السفر تلبية
اقامة العشرة في ثمانية واثنا اراد منه
مزيد الاجر بطول المسافة فالظاهر
لزم الاحرام من محاذات يملك مثلا والاحوط

وهو على ما بيننا من
الاحكام والاعمال
الاجل الى مكة والاعمال

لا يوصل الى ميقات ولا الى محاذاته هذا ما صح
المستهام في المقام والعلم عند الله العزيز العليم الميقات
التابع ذبيرة الاهل دامر الرجل الذي منزل القرب
في الواقيت الخمسة المذكورة الى مكة فذلك المنزل هو
ميقاته بلا خلاف يعرف كما حكى في الذخيرة بان الميقات
انه يجمع عليه بين الاصحاب وفي الجواهر بل الاجماع
يقسم عليه وغايتي انه قول اهل العلم كافترا لا
مجاهد ويدل عليه صحة بن عثمان الاولي المذكورة
في الميقات الاول والخبر العاشر وهو الرضوى عليه السلام
المذكور ثم وصحة بن عثمان الاخرى غايتها عبد الله
فكان منزله دون الوقت الى مكة فليحرمه من منزله
وفي التذييل انه في حديث اخر انه اذا كان منزله دون

١٧

الميقات إلى مكة فليحرم فدورة أهله وبغناه
 مسمع أو حسنه غرابي عبد الله عليه السلام إذا كان
 منزل الرجل دون ذات عرق إلى مكة فليحرم ومنزل
 بناء على أن لا ميقات أقرب إلى مكة فعليه أن يحرم من
 منزله ومن سئلته الأخرى قال سئلته عن رجل منزل
 الحجة فابن يحرم قال نعم ومنزل وفي صحيح ابن مسعود
 حدثني أبو سعيد قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل كان منزله
 دون الحجة إلى مكة قال يحرم منه إلى غير ذلك والنصوص
 الدالة على أن منزل الرجل إذا كان خلف المواقيت
 فأنما هو ميقاته ولا عبرة فيه بكون المنزل محاذيا
 لأحد المواقيت المذكورة وعدمه كما مقتضى إطلاق
 النصوص والفتاوى على أن فرض الحاذية مستبعد

٧ منها ومروسة الصدوق من
 كان منزله دون المواقيت
 ما بينها وبين مكة ٣

بناء على تساوي المواقيت الثلاثة التي هي ذات عرق
 ويأسلم والقرن في البعد عن مكة وقد فرض أن
 المنزل دونها إلى مكة وأن كان يمكن ذلك لعدم
 تحقق المساواة الحقيقية لأن الظاهر الظاهرية
 مع حصول التفاوت اليسير فيها نعم يجوز ذلك في
 المنزل الذي يكون خلف الحجة مع عدم كثير
 بعد منها لأن الاستفاد في كلام أكثر الفقهاء وأهل
 اللغة أن كلاما للمواقيت الثلاثة المذكورة على مرتبتين
 فمكة وهذه المسافة بقدر ثمانية وأربعين ميلا
 وهي منتهى مسافة حاضري مكة كما صرح به في الجواهر
 نقلا عن الشهيد والظاهر في كلام بعض أهل
 اللغة كما تقدم أن الحجة واقعة على تلك مراحل

من مكة وحيتئذ فيمكن ان يكون المنزل خلفها ولكن
 يحاذي احد الثلثة المذكورة فكان من الجائز ان يخرج
 الرجل المزبور حيتئذ فمن لم ومع عدم محاذاته
 يخرج من موضع يحاذي احدها ولكن لم يعتبر المحاذ
 مطلقا في النصوص بل جعل نفس المنزل ميقانا وكيف
 كان فالأخبار المذبذبة فاهتد كفتوى غير واحد من
 الأصحاب على اعتبار قرب المنزل غمكة خلافا لما
 في التحقيق رحمه الله في موضع والمعتبر حيث اعتبر قرب
 الى عرفات مطلقا وتبعد الشهيد في الأمعة ولكن
 بالاعتبار المذكور في حج الأفراد خاصة وقال شيخنا
 الشهيد الثاني بعد عبارة اعتبار القرب عرفات
 لان الحج بعد الإهلال به فاليقاعات لا تتعلق بالعرفات

فيه بغير عرفات بخلاف العرة فان مقصدها بعد
 الاحرام مكة فينبغي اعتبار القرب فيها الى مكة الى
 اخرها فادطاب ثراه ولم نعتبر على دليل القول وهو
 خلاف النصوص المذكورة الدالة على قرب مكة
 مطلقا والخيار هو الأول ثم هل يشمل الحكم أهل مكة
 ايضا حتى يخرجوا من مكة مطلقا ولا يخرجوا من
 المواقيت المقصورة وجهان أما على القول المزبور فدخلهم
 تحت الحكم مما لا كلام فيه لان مناهة هو الواقعة في مكة
 اقرب الى عرفات والمواقيت وأما على المختار فلا يخلو
 عن اشكال لعدم دليل صالح فالأخبار والاقربية لا
 نتم لاقتضاءها المغائرة عرفا وأما ما ذكره الفاضل
 المدقق الثاني بقوله ولا يخفى ان الأقرب انما ورد في

كلام الأصحاب ون أخبار الأحياء انتهى فبينه
 المدار ليس على اللفظ الأقرب بل على مفاده وقدرته
 بعض الأخبار بل الأخبار الكثيرة ففي صحيح البخاري
 الأولى وكان منزله خلف هذه المواقيت ما يلي
 مكة ومفادها ذلك أيضا بناء على خروج الغاية
 عن المعنى وفي المتن في مكان منزله دون هذه المواقيت
 ما بينهما وبين مكة الحديث هكذا في رسالة القلندر
 وهما نصان في المغائرة فلا وجه لما ذكر قدس سره
 ولكن مع ذلك فالشهر هو بين الأصحاب كما ذكره
 عدم المغائرة فيه بين أهل مكة وغيرهم بل زاد
 بعضهم فتعني الخلاف في بينهم مشعرا بدعوى الأول
 كما مكاه في المتن خيرة التذكرة ولعله كاشح بعض

فوقية منزله لان يلى قريب عن
 معنى الأقرب في كثير من بلاد
 الوقت الى مكة ٣

لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من كان دونهم في منزله
 من أهله ورسالة القلندر في رجل منزله خلف الحجة
 وابن حجر قال فمنزله ولكن في الصحيحين الواردة
 في الجاوير ان حجر للحج فأنجع رتبة وهو مطلق أي سواء
 انقل فرضه الى فرض أهل مكة أم لا إلا ان يقتد بالآخر
 او يجعل ذلك فرضا نص الجاوير والثاني أو في الأول
 ولولا الشهرة العظيمة بل الإجماع المدعى لعان القول
 بالمغائرة قويا ولا ريب في كونها حوط بمعنى ان حجر
 أهل مكة والمواقيت هما من كمال الشهرة في كون فضل
 بالنسبة إليهم بل قيل هو الأفضل بالنسبة إليهم
 كان بين المواقيت وبين مكة أيضا قال في كشف الثنا
 وجه ظاهر بعد المسافة وطول الزمان والله يعلم

الميقات الشافعية وهي ميقات المتعمدين
 احرام حجهم خاصة مع الاختيار والتذكر بالاعتقاد
 ظاهر بل في كشف اللثام والرياض لاجتماع عليه
 فتوى ورواية فلا ينطيل الكلام في المقام ولا يتعين
 شيء فمكة لم تكن قالوا ان افضل مواضعها السجدة
 الحرام وافضل مواضع المقام لرواية عمر بن الخطاب
 اذا كان يوم التروية فاصنع كما صنعت بالشجرة ثم
 صل ركعتين خلف المقام ثم اهل بالحج فان كنت
 قلب عند المقام وان كنت راكبا فاذا نهضت فاعلم
 وانه يعلم **الميقات الشافعية** اذني الحل والحل
 ما خرج غرضه من الحرم والحرم ما احاط به من جميع
 جوانبها وغرضه الا فاضل ان له علامات مبينة

الانصار

الانصاب فمن جميع جوانبها جنة جنة وجهه الجعانة
 فانه ليس فيها انصاب انتهى والمراد بادني الحل اقر به الى الحرم
 وما الصق به منه والمعتبر ما قارب الحرم فاما استفاد
 من كلام شيخنا الشهيد الثاني في ترحيم وهو ميقات
 العمرة الواقعة بعد الحج الافراد والقران فان المفرد والقران
 اذا اراد الاعتمار بعد الحج خرجا الى اذني الحل فاحرم
 منه كما ذكره غيره واحد من اصحاب بل في كشف اللثام
 لا يعلم في ذلك خلافا بل في المستند في الخلاف في ذلك
 ايضا والظاهر عدم الوجوب وادني الحل على وجه
 التعيين فانما نعت على قائل به لجواز احرامها لها
 واحد الواقية المعهودة بل قد يوم في المراسم وجوب
 الاحرام فيها وقد صرح الشهيد في الدرر من على ما حكى

المراقبة المعروفة

هو

قيل على فرسخين على طرية المدينة بمسجد امير المؤمنين عليه
 السلام ومسجد سيد الساجدين زين العابدين عليه
 السلام ومسجد عائشة رضي الله عنهما لان على عتبة جبل نبي
 نعيم وعلى شمال جبل سمعان واسم ذلك الوادي نيمان وما
 هو اقرب اطراف الحل الى مكة ثم استجاب احرامها من الموضع
 الثلاثة مما يستفاد فرقة اخبار منها ما تضمن اعمار
 النبي صلى الله عليه وآله والجعفر بن محمد ومما ما فيه امره صلى
 الله عليه وآله لعائشة بالاعمار في التسعين ومما قول
 الصادق عليه السلام في صحيح ابن زييد فان اذ ان
 يخرج من مكة ليعتمر احرم في الجعرانة او الحديبية او
 اشبههما بل هذا الخبر يكفي في المطلوب عما سواه
 وعلى هذا فافضل ليرة ذهابها الى احد المواضع المعهودة

كما اعتد بعض الاعلام انها يكون بمعنى التاكيد فان
 الاحرام لما ثبت استجابها في احد المواضع الثلاثة
 المذكورة التي هي خلف الواقيت الى مكة فالذهاب
 الى الميقات للاحرام منه لا يكون الا بمعنى الاستجابة
 التوكيد ولو قيل بالاستجابة التخييري لم يبعد واما
 ما بين ادنى الحل الشامل للمواضع الثلاثة من
 الواقيت فلا استجابة في الاحرام منه بل حوازه
 منه لا يخلو عن اشكال بل الاحوط عدم مقتضارا
 على موضع اليقين والعلم عند الله رب العالمين
اليقات العاشر فخ وهو بفتح الفاء وتشديد
 المعجمة ين معروف على نحو من فمكة وفي القاموس
 موضع بمكة وهو ما انزع في السرائر ان موضع على

فرمخ فمكة الخ وهو صيقات الصبيان عند جماعة
منهم المحقق في المعبر وقريب منه العلامة في البحر
والتمهي وافتى به في الدرر وقواه في المسالك وان
جعل الاحرام لهم في اليقات اولى وتبعه في الجواز
جماعة والمتاخرين واستدل له بالصحيحين احدهما
صحيحة ابيوب بن الحر قال سئلت ابا عبد الله
ع الصبيان فانهم فحرمهم فقال كان ابي فحرمهم من فح
والثاني صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام
وهي نحوها والقول الثاني ان لا بد وان يحرم لهم
احدا لمواقيت المقررة وان جاز فاحذر نزاع الخيط
والثياب عنهم الى فح وهو المنقول عن السرائر وبه
افق المحقق الثاني قد جعله في الشقيج مراد الماتن ^{اقول}

القول

القول الثاني اقوى عند النظر القاصر لعموم نصوص
المواقيت والتمهي فاحذر الاحرام عنها بخلاف وعبا
الصبي شرعية او تربية اذا جاء بها على نحو ما يحج
الكلف لا بعينه ولم يثبت التفرقة بين الصبي والكلف
في موضع الاحرام لان مدلول الشحيحين انما هو التحريم
فلا بد فحمل على معناه الحقيقية وهو نوع من انواع الثياب
خاصة والمعتبر في الاحرام امور عديدة لا يدخل منها
هذا اللفظ الا نوع الثياب المخطط فلا يبرأ الاحرام
فالتحريم الا بنوع الجائز وهو لا يعارض المعنى
الحقيقي في مثل المقام ووجود القرينة الصادقة
للمحقق بعض القرائن على خلافه صحيحة معوية بن عمار
قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قد مر ان كان

معكم في الصبيان الى الحجة والى بطن مريم يصنع بهم
 ما يصنع بالمحرم ويطاف بهم ويستغفر لهم الحديث
 وهو يشعر باعتبار الميقات ولو ميقات الاضطرار
 وايضا فاحتمال ان يراد في التجريد الاحرام انما هو
 بالنسبة الى فتح خاصة وهو في طريق المدينة وانما
 غيره الطريق فلا يجوز ان يجاوزهم الميقات المقر
 بدون الاحرام والظاهر انه لا خلاف في نعم الاموال
 ولا اشكال في جواز تاخير تجريدهم الى فتح التصحيح
 وان لم يكن بهم عذر في التجريد قبله والظاهر انه
 مختص به ايضا فلو مر بطريق اخر فالاولى بالاحرام
 تجريدهم مع الاحرام والميقات كغيرهم الا ان يكون
 لهم فيه مشقة وصعوبة فيجوز التأخير لذلك مطلقا

والعلم

والعلم عند الله سبحانه وهو ما سأل الاول اعلم
 انه لا بد من تحصيل العلم بالميقات الذي وقته رسول
 الله صلى الله عليه وآله لاهله ومع غده السبيل الى
 العمل بالعبرة بالظن المتأخر له لانه القائل مقامه
 شرعا في كثير من المواضع وقد يستفاد من كلامه غير واحد
 من الاصحاب الاكتفاء في معرفتها بالشياخ المفيد
 للظن الغالب مطلقا ولعله لصحيح معوية بن عثمان عن
 ابن عبد الله عليه السلام يحزبك اذا لم تعرف العقيق
 ان تسئل الناس والاعراب عن ذلك الثانية قال
 ابن ابراهيم: ميقات اهل مصر وفصعد البحر
 وهو بضم الجيم وشذ الدال المهملة بلدة على
 ساحل البحر على نحو حلتين فرسك والجدوة في الاصل

٧ بالظاهر لشعوره بالاكتفاء على
 مطلق الظن والله اعلم

شاطئ النهر وحكى الانهرى ان اصلها كذب البطل
 فعبث والظاهر ان المراد بجعلها ميقا قاعا لاهل مصر
 انها ميقا تهم اذا اتوها في البحر وفيه نظر لبثوت
 ان ميقا تهم اهل مصر هو الحجفة كما تقدم ولهم
 على مستند في كون الجدة ميقا قاعا مطلقا وعند
 من لا يخالف موافقا قال العلامة طاب ثراه في المختلف
 فان كان الموضع الذي ذكره ابن ابراهيم يحد في
 الواقيت صحح والا فلا فانه ليس في شيء من الاحاديث
 والذي ورد في ميقا تهم اهل مصر الحجفة الى اخر ما
 افاد رحمه الله وهو الحق وقد سمعنا ان الجدة قريبة
 في الطريق الذي يقرب منه ما لم يبل ^{البحر} في
 البعد من مكة لان كلاهما على مرحلتين منها كما عرفت

٧ كادت تساويه

فلا يبعد ان يكون الجد على محاذاة يلملم وعند ذلك
 الاصل منها باعتبار المحاذاة كما فصلناه سابقا بالامتنان
 خصوصها **الثالثة** الواقيت التي رقتها رسول الله
 صلى الله عليه وآله هي لاهلها الفصل سابقا ولن
 ان عليها فغير اهلها ايضا فكل فرج حجاج وعمر على
 طريق كالعراق يمر بمسجد الشجرة فهي ميقا تهم كاهل
 المدينة المازنية بالشجرة بلا خلافا ظاهر بل عن جماعة
 الاجماع عليه بل قال صاحب المستند اجماع محقق فهو
 الحجة فيه مضافا الى انتفاء العسر والجرح في الشريعة
 والى ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال هن لهن ولهن
 ان عليهن فغير اهلها من وصحبة صفوان وفيها ان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وقت الواقيت لاهلها

٧ ولكن قد سمعت بعض الحجاج
 عديم تحقيق المحاذاة في
 هذا الزمان مع ذلك فلا
 مانع حينئذ للاجماع فيها

ووافقت عليها فغيرها لها وفيها رخصة لمن كانت به علة
 فلا يجاوز الميقات الا فاعلة وغير ذلك **المسألة**
 كل من دخل مكة وجب ان يكون محرم الا فاستثنى امما
 الحكم الاول فهو على الظاهر متفق عليه في الاصحاح
 لا يوجد فيه خلاف مضافا الى خبر علي بن ابي حمزة قال
 سئلت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل يدخل مكة في
 السنة مرة والمائةين والتلت كيف يصنع قال اذا
 دخل فليدخل مليئا واذا خرج فليخرج محلا وفي
 صحيح محمد بن مسلم قال سئلت ابا جعفر هل يدخل الرجل
 مكة بغير احرام قال لا الا مريضا او فريه بطن وفي صحيح
 الاخر عنه ايضا سئل هل يدخل الرجل الحرم بغير
 احرام قال لا ان يكون مريضا او به بطن وفي صحيح

٧ (الاصحاح)

بن حميد قلت لا يبعد الله عليه السلام ان يدخل احد الحرم
 الا محرما قال لا الا مريضا ومبطونا والظاهر ان المراد من
 الحرم هو مكة جميعا فيها وان يراد ان يدخل الحرم
 فاحصل دخول مكة فان فلا يريد دخولها ولا يريد
 لنفسه بل اراد حاجته في خارج مكة فلا يجب عليه الاحرام
 في الميقات بلا خلاف ظاهر وفي المدارك اجماع العلماء
 عليه واما الحكم الثاني فقد استثنوا في الحكم الاول
 مواضع الاول المريض بائ مرض كان لا يسيما منه
 البطن فانه ممن يجوز له دخول مكة بغير احرام كما دل
 عليه الصحاح الثلاثة المتقدمتان وبه قطع الشيخ
 على ما حكى في جملة كتبه والمحكمي وغيره بن سعيد وغيرهما
 كما لمحقق في التناهي بل قال العلامة النجفي في الجواهر

٧ واولى منه عدم لزوم الاحرام
 محاذات الميقات اذا لم يكن دخول
 مكة مقصودا بان يكون المقصود كفا
 اضطررا او حاجته دون الاحرام
 كما فصلناه سابقا ص

فيه خلافا بينهم ولكن ربما يعارض الصحاح المذكورة
بصحيح رفاعه أحدهما قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام
عن رجل برطن ووجع شديد يدخل مكة حلا لا فتا
لا يدخلها الا محرما وقال يرمون عندك الخطابة ^{المجتنبية}
أقول النبي صلى الله عليه وآله فسأله فاذن له ^{خلوا} فاذن له
مكة حلا لا ولا آخر قال سألت عن رجل يعرض للمرض ^{شدة}
قبل ان يدخل مكة قال لا يدخلها الا محرما وفي الجمع
احتمالات أحدها حمل خبر رفاعه على الاستحباب
هو المحكك الشيخ ونفي عنه الباس في الترياق ^{استظهر}
في الجواهر تأييدها ان يراد في الصحاح الثلاثة المجرورة
لدخول المريض بغير احرام المريض الذي لا يتمكن في الاشياء
بالمناسك ولو بالركن لاسيما فلا يتمكن فثبت الاحرام

أدنا كالمجنون الزائل عقله ويراد خبر رفاعه ^{صحيح}
للأحوام المريض الذي يتمكن فذلك ويؤيد عموم خبر ^{حجة}
المتقدمه وثالثها حمل خبر رفاعه على النقية واستقر
في الحدائق والأقل لا يخالف قوة والأوسط هو الأحوط
والله يعلم الثاني الخطابة والمجتنبية لدلالة صحيح رفاعه
المذكور والظاهر ان المراد بالمجتنبية فرجها الاشياء
الى البلد كالحنطة والدقيق والشعير والخشيش
الغواكه ونحوها وقد عبر اكثر اصحاب عنهابا المتكررا
الذي هو عام منها وهو غير بعيد للعسر والجرح وان كان
الأحوط الاقتصار على المنصوص الثالث من خرج ^{مكة}
بعد ما حل فاحرامه السابق شرعا واليهما في الشهر
الذي كان قد احرم فيه فلا حاجة له الى الاحرام حينئذ

دخول مكة بل يدخلها محلاً وقال بعضهم لو عاد في الشهر
 الذي خرج فيه وإن لم يكن شهر الحرام السابق فذلك
 يدخلها محلاً وهذا القول وإن كان لا يخلو عن محذور
 لكن الأول أحوط فتصارة على موضع اليقين ولو عاد
 في الشهر الذي لم يخرج سابقاً فيه ولم يخرج فيه أيضاً
 فيجب عليه الإحرام بالاتفاق والاحوط الإحرام طين
 عاد في شهر الحرج مالم يعيد في شهر الحرام السابق
 إلى غير ذلك فالمستقنيات التي يطل ذكرها من ذلك
 السيد في المدارك الظاهر أنه إنما يجب الإحرام إذا
 مكة إذا كان الدخول إليها فخرج الحرم ولو خرج أحد
 فمكة ولم يصل إلى خارج الحرم ثم عاد إليه ما دخل
 بغير إحرام انتهى وظاهر كلامه قد سطر أنه اجتمع فإن

شهر

ذلك فلا كلام ولا فالا احتياطاً حيفاً الإحرام فإدنى
 أن أمكن والأمر موضعاً والله يعلم وايضاً قال طائفة
 ويجب على الداخل فيها أن ينوي بإحرام الحج والعمرة
 لأن الإحرام عبادة ولا يستقل بنفسه بل إما أن يكون
 حجاً وعمرة ويجب كمال النية الذي قلبن به ليتحل من
 الإحرام انتهى وهو جيد ثم لا يخفى أن الإحرام إنما
 يوصف بالوجوب إذا وجب الدخول وإذا كان شرطاً
 غير واجب كوضوء النافلة هذا وأما الواجب الداخل في
 الإحرام عند اختياره مع الوجوب فلا شبهة في العيصا
 والاثم وأما قضاءه ففي وجوبه خلاف وظاهره هو الوجوب
 والله يعلم **الخامسة** من حرم قبل هذه المواقيت عاماً
 عاماً لم ينقل إحرامه بل خلاف ظاهر الإجماع المنقول

للإجماع

والنصوص المستفيضة وقد مضى بعضها في الميقات
 واستثنى فذلك صورتان أحدهما أن فند
 الأحرار من موضع معين قبل المواقيت صح عند
 ومنعه آخرون والأحوط الاجتناب بجله مندورا
 وإن نذر فعلية أن يحرم فذلك الموضع ثم يخرج من
 الميقات احتياطا وثانية ما أن يعتزم في رجب خاف
 خروجه قبل الوصول إلى أحد المواقيت فأنه يحرم
 له الأحرار قبل الميقات ليدركه فضل الشهر على الشهر
 والاحتياط فيه كما في السابق وكذلك لا يجوز لمريد
 الشك تأخير الأحرار عن الميقات عند اختيار الأجماع
 فتوى ونصا لأن ذلك مقتضى التوقيت **السادسة**
 لو لم يتمكن فالأحرار أصلا والميقات وإن كان فرضا نازلا

أحرار الأحرار منه ولو تمكن فالأحرار باطنا أي خفيا
 كما في النقية وجب الاتيان بذلك ويؤخر الظاهر
 كما سبق في بعض الأخبار غرضه أن ما أن عليه السلام وهو
 فداءه ولو تمكن فبعض واجبات الأحرار دون بعض
 فالأولى الاتيان بما يمكن بل الظاهر الوجوب بعد
 ثبوت الارتباط والقضاء مع ذلك مما يمكن بميل
 الاحتياط **السابعة** لو ترك الأحرار في الميقات لما نفع
 أو نسيان أو جهل بالحكم أو بالميقات وجب عليه التوجه
 إليه والأحرار منه مع الإمكان بلا خلاف فيه بين
 العلماء كما في المنتهى لتوقف الواجب عليه وللأخبار
 المستفيضة ولو لم يتمكن فالرجوع إلى الميقات فإن
 لم يدخل مكة بعد أحرم حيث رآه العذر وإن دخلها

خرج الى ميقاته ان امكن والا خرج الى خارج الحرم
تعد ذلك احرام فمكة كما صرح به المحقق بل في الحول
ان ذلك في كلام غير واحد فالاصحاب لا يخلو عن قبح
الثامنة فلا يريد النسيك أصلاً ثم على الميقات
وهو لا يريد دخول مكة او يريدك ولكنه ممن لا يجب
الاحرام كالمطأ ونحوه لم يجب عليه الاحرام من
الميقات حينئذ فاما لو تجاوزه محلاً ثم بدله
فاراد النسيك او اراد دخول مكة فكان غير قاصد
فحكمه ما تقدم ايضاً اي يرجع الى الميقات ولا فعلية
ما على الناسي المعدوم **التاسعة** لو اراد النسيك
ثم اخر الاحرام عن الميقات عمداً اختار لم ينعقد
احرامه فعين ذلك الميقات حتى عاد اليه فاحرم فان

٧ ان امكن ١٥

تعد العود الى ذلك الميقات فالظاهر هو عدم صحة
من موضع اخر وفاقا للمشهور فينفوت منه الحج ويجب
عليه القضاء والاول هو الظاهر ولا ريب في كونه مطأ
العاشر حكمه فكان منزله دون الميقات اذا
تجاوز من منزله الى مكة حكم المتجاوز عن احد المواقيت
المذكور لان منزله ميقاته كما عرفت واما المكي
فاذا بعد فمكة تخرج على ميقات في الواقيت
الخمسة الا فاقية احرم منه وحباً بغير خلاف
يعرف كما حكى غيري واحداً لا يجوز لقاصد مكة
التجاوز عن الميقات بغير احرام وقد صار هذا ميقاً
له باعتبار وروده عليه وان كان ميقاته في الاصل
غير ذلك ويدل عليه النصوص الكثيرة كما حكى ثمران اليك

تعد

٧ بعد ذلك والبعض على سقوط
القضاء ٣

المذكور لو تجاوز غا الميقات الذى كان قد مر عليه
بدون الاحكام فالظاهر ان حكمه فيه كغيره والعلم عند
الله العلام ولد الحمد كثير في البدو والختام اللهم
كما وفقتني لهذا بفضلك العليم فاجعله خالصا
لوجهك وتقبله مني انتك انت الجواد الكريم قد
فرغ مؤلفها العاصي الراجي عفورك رب الغنى القوي
المصطفى بن محمد هادي بن المهدي بن السيد دلدار
النقوي غفرها وقاليفها مع شدة الاستعجال
ضمرة الخميس الثاوي والخصه وشهر الصيام سنة
لتعين بعد الف مائتين و هجيرة سيده الانام
عليه آله الاف التحية والسلام

كتبه مرزا رسول علي ابن مرزا محمد علي غفر الله له ونوره

٧ والعشرين

74



maablib.org